في حفل تكريم وتوديع قيادة أمن محافظة عدن

محافـظ عدن: اللواء صادق حيد تولى مسـؤولية الأمن في ظروف عصيبة وبـذل جهوداً ترون ثمرتها

اللواء صادق حيد: أشعر بالسعادة وأنا أسلم الأمانة لخير خلف

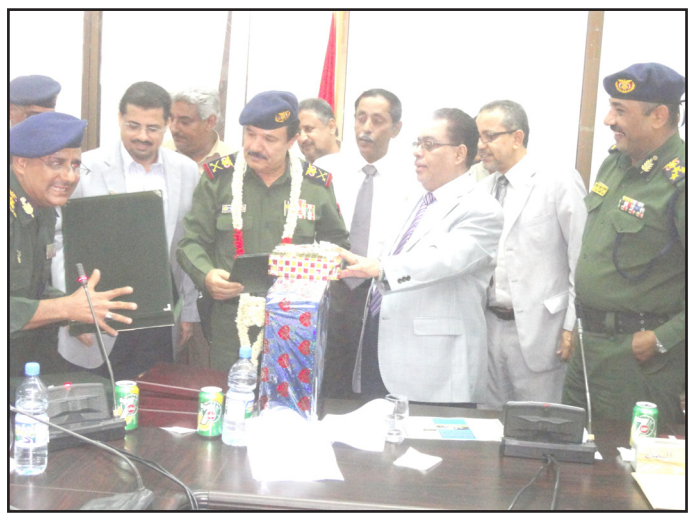

عدن/ وداد شبيلي :
تصوير/ محمد عوض

جرى أمس في مبنى محافظة عدن وبحضور الأخ المهندس وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن رئيس اللجنة الأمنية بالمحافظة والأخ عبدالكريم شايف أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن مراسيم استلام وتسليم بين اللواء صادق حيد مدير أمن محافظة عدن السابق والأخ الدكتور العميد مصعب الصوفي مدير أمن عدن الجديد.

وفي الحفل الذي أقيم أمس بهذه المناسبة في مبنى محافظة عدن وحضره الإخوة أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن للاستثمار والتنمية وأحمد سالم ربيع علي وكيل المحافظة والقيادات الأمنية والعسكرية والإدارية والمجالس المحلية بالمحافظة ألقى الأخ المهندس وحيد علي رشيد محافظ عدن كلمة أكد فيها أننا نجتمع اليوم وبوجود هذه الكوادر المتميزة الأمنية والعسكرية وفي حفل استلام وتسليم لمدير عام شرطة عدن الدكتور العميد مصعب الصوفي ولتوديع الأخ العزيز اللواء صادق حيد مدير عام أمن محافظة عدن الأسبق الذي تولى مهام هذه المحافظة في ظل ظروف صعبة في بدايات عام 2012م وبذل جهوداً كبيرة يستحق الشكر والتقدير عليها لتحمله هذه المسؤوليات الصعبة في تلك الفترة العصيبة التي كانت اصعب السنوات حيث أثرت على الخدمات العامة بمحافظة عدن وفي مقدمتها الخدمات الأمنية بشكل عام وخدمات الشرطة وعلى وجه الخصوص ما تتبعها من خدمات وبالذات في جوانب المرور وجوانب تتعلق بحياة الناس اليومية وبذل خلال ذلك جهوداً كبيرة اليوم ترون ثمرتها ومازال ينتظرنا الكثير من الجهود حتى نصل إلى المستوى اللائق بهذه المحافظة والمعول عليها اليوم أن تكون إدارة متميزة فيما يتعلق باقتصاد هذا الوطن ولايوجد اقتصاد بدون أمن وعندما نتحدث عن الأمن نتحدث عن هذه المدينة الرائعة لابد من أمن في مستوى هذا التحدي وكلما أسرعنا كشرطة ووحدات أمنية ولجنة أمنية في ترتيب الأمور في الاتجاه الصحيح وفرنا مليارات الريالات وأعطيت للناس حقوقها وبالتالي نكون في المستوى الذي من خلاله نستطيع أن نخاطب الاستثمار وأن نخاطب التجار وأصحاب الوظيفة الرئيسية في هذه المدينة مشيراً إلى أن أمامنا اليوم مهام كبيرة تنتصب بعد الحوار الوطني وبعد هذه النهاية الناجحة والموفقة للقرارات التي ظهرت بعد هذا التقسيم الإداري الجديد للأقاليم في الجمهورية اليمنية، ومهام الأمن في مقدمتها وجهود الضباط والجنود ووعي المواطنين باعتبارهم السند الحقيقي لأي مسؤول لإنجاح مهامه ويجب أن نقف جميعاً مع القيادة الجديدة حتى نصل إلى مستوى الأمن الذي نرضى عنه جميعاً.

ومن جانبه عبر اللواء صادق حيد مدير عام أمن المحافظة السابق عن شعوره بالسعادة والاعتزاز وهو اليوم يسلم راية العمل الشرطوي للخلف العميد الدكتور مصعب الصوفي وهو خير خلف لصون الأمانة وتنفيذ الواجب على أكمل وجه (بإذن الله) بعد أن قضيت عامين ملبياً نداء الواجب الوطني بعد أن كنت متقاعداً وجئت تلبية لتوجيهات قيادتنا السياسية ممثلة بالأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي معتبراً ذلك شرفاً لي ووساماً على صدري بان اخدم محافظتي الحبيبة عدن في ظل ظروف أمنية واستثنائية صعبة أمنياً واقتصادياً وسياسياً شأنها شأن بقية محافظات الجمهورية ويعود ذلك للازمة التي مرت بها البلاد والمشكلات التي أدت إلى انعدام الثقة بين أجهزة الدولة وبين رجال الأمن والمواطنين مؤكداً أنه بالرغم من ذلك تم تحقيق نتائج ميدانية حققها رجال الشرطة بمحافظة عدن حيث كانت نسبة البلاغات المسجلة والضبط في القضايا (71 %) خلال العام المنصرم 2013م.

وأضاف اللواء صادق حيد أننا اليوم نتذكر تضحيات الزملاء الذين افتدوا هذا الوطن وأمنه بأرواحهم الطاهرة والجرحى الذين من الله عليهم بالشفاء فكانت النجاحات والإنجازات الأمنية ثمار تلك التضحيات التي قدمها هؤلاء الرجال مشيراً إلى أننا اليوم أمام تحد لابد من مواجهته بكل عزيمة وإصرار لمحاربة الظواهر الدخيلة على محافظة عدن موضحاً أن المستقبل الذي ننشده ونتطلع إليه نصنعه بأيدينا ولن يتم ذلك إلا بتوفير الأمن والأمان والشراكة المجتمعية للعمل الأمني وتعاون المواطنين وإيجاد الشراكة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية.

من جانبه عبر العميد مصعب الصوفي مدير عام أمن عدن الجديد عن اعتزازه بوقوفه اليوم أمام الوجوه الطيبة التي يستشف منها الرغبة في العمل المشترك بما يخدم مدينتنا عدن التي اعتز أن أكون أحد أبنائها والتي تعتبر جزءاً مهماً من اليمن ونجاح الاستتباب الأمني في عدن نجاح لكل اليمن والخطوة الصحيحة لأمن اليمن بشكل عام موضحاً أن المهام الملقاة على عاتقه هي مهام ثقيلة ومع ذلك يجب ألا نخاف أن نتحمل مسؤوليتنا في هذه اللحظات الصعبة لحماية أمن واستقرار عدن ونحن أبناؤها وإن تنصلنا عن مسؤوليتنا تجاهها فنحن لا نستحقها وهذا عار علينا جميعاً.

وأضاف العميد الدكتور مصعب مدير أمن المحافظة أننا جميعاً سنشكل منظومة واحدة للعمل المشترك لتشكيل رؤية أمنية واضحة للعمل في إطار منظومة واحدة سواء الأمنية أو التنفيذية والقضائية وستكون أول مهامي هي محاربة ومكافحة المخدرات التي تهدد أبناءنا جميعاً وتهدد الأمن والاستقرار في هذه المحافظة التي تستحق منا بذل المزيد من الجهود لحمايتها وحماية أبنائها الذين هم عماد المستقبل ومحاربة هذه الآفة الخطيرة هي خطوتنا الأولى حتى لانجدها في كل أسرة تفتك بتماسكها ووحدتها التي تعتبر وحدة وترابط مدينة عدن التي طالما اتسمت بعلاقاتها الأسرية المترابطة.

وأكد أن علينا جميعاً أن نعمل لمكافحة كل الظواهر التي تضر بمجتمعنا كل في مجال اختصاصه ويجب أن نحتكم للضوابط والمعايير القانونية.

وألقيت في الحفل قصيدة شعرية حول تكريم السلف والترحيب بالخلف.

العميد الدكتور مصعب الصوفي: سنشكل منظومة واحدة للعمل من أجل أمن عدن وسكينتها

مدير عام التراخيص والحقوق المائية بهيئة الموارد المائية لـ 14 أكتوبر:

تم ضبط (554) مخالفة حفر عشوائي غير قانوني للمياه في (7) محافظات خلال 2013

الوضع المائي في البلاد متدهور وينبغي وضعه على قائمة أولويات الحكومة

صنعاء/ بشير الحزمي:

قال مدير عام التراخيص والحقوق المائية بالهيئة العامة للموارد المائية محمد عبد السلام سالم أن الهيئة وفروعها في 7 محافظات ضبطت خلال عام 2013م 554 مخالفة حفر عشوائي غير قانوني للمياه منها 26 في محافظة عدن و196 في اب و65 في صنعاء و30 في ذمار و114 في تعز و83 في الحديدة و40 في عمران. وقد احيل إلى النيابة العامة منها 422 مخالفة منها 8 في محافظة عدن و142 في اب و35 في صنعاء و114 في تعز و83 في الحديدة و40 في عمران. وأن عدد المخالفات المضبوطة التي وصلت قضاياها إلى المحاكم في تلك المحافظات هي 176 مخالفة منها 10 في عدن و41 في اب ومخالفتان في صنعاء و27 في ذمار و96 في تعز وقد حكم في 4 قضايا منها فقط وهي في محافظة صنعاء.

وأضاف في تصريح خاص لـ (14 أكتوبر) أن الهيئة وفروعها في المحافظات السبع قد تلقت 200 طلب تراخيص حفر آبار مياه خلال العام 2013 وأن التراخيص التي منحت بموجب هذه الطلبات والمستوفية لشروط ومعايير منح التراخيص بلغت 155 ترخيصاً موضحا أن عدد الحفارات المرخصة التي تزاول عملها بناء على ترخيص في تلك المحافظات هي 227 حفاراً، فيما تبلغ عدد الحفارات غير المرخصة 515 حفاراً مؤكدا أن الوضع المائي في البلاد متدهور من الناحيتين الكمية والنوعية وأن سرعة التدهور تفوق بكثير سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات لإيقاف تطور المشكلة المائية أو الحد من تفاقمها.

وأشار مدير عام التراخيص والحقوق المائية بهيئة الموارد المائية إلى أن هناك تحديات كبرى تواجه قطاع المياه في اليمن تتمثل أبرزها في انتشار كبير للحفر غير القانوني لآبار المياه، ضخ جائر للمياه، استخراج للمياه بدون تقنين، وتبذير وإسراف في استخدامات المياه المختلفة، ري بالغمر وقطاع الزراعة يستهلك أكثر من 90 % من إجمالي المياه المستهلكة في البلاد منوها بأن المياه التي تكونت خلال آلاف السنين وغير المتجددة على المدى القريب تستخرج من باطن الأرض بدون تقنين وتستنزف في سنوات معدودة.

ولفت إلى أن الدراسات والتقارير الفنية المتوفرة تشير إلى أن العديد من الأحواض والمناطق المائية في البلاد تشهد هبوطاً واضحاً ومستمراً في مناسيب المياه الجوفية ،إضافة إلى شحة في آبار المياه القائمة وجفاف في الأخرى ، وأن هناك أحواضاً مائية مستنزفة وأخرى جافة ، إضافة إلى بروز النزاعات المائية في الكثير من المناطق وبشكل لافت للنظر.

وقال : كل عام يمضي تظهر معه على السطح مشاكل مائية جديدة.

وأشار إلى أن الهيئة مقيدة ولا تتوفر لديها الإمكانيات المالية والفنية اللازمة لمواجهة تلك التحديات والقيام بمهامها وواجباتها المحددة في قانون المياه موضحا أن لدى الهيئة العديد من البرامج والخطط الطموحة غير أن عدم توفر الاعتمادات اللازمة يحول دون تنفيذها على الواقع مؤكدا صعوبة عملية تتبع الحفر العشوائي وضبط الحفارات التي تعمل بدون تراخيص نتيجة لضعف الإمكانيات وتدهور الأوضاع الأمنية وعدم قيام السلطات المحلية بواجباتها المطلوبة إزاء هذه القضايا وخاصة منذ عام 2011م لافتا إلى أن الهيئة قد ضبطت وبواسطة الأجهزة الأمنية خلال الأسابيع الماضية عمليات حفر عشوائي في بنى حشيش غير أنه تم بعد ذلك الإفراج عن المخالفين.

وأكد سالم وجود تقاعس في النقاط الأمنية بحيث يتم السماح للحفارات بالمرور بدون تصاريح إضافة إلى أن السلطات المحلية لا تقوم بواجبها المطلوب معتبرا أن العجز في توفير الإعتمادات المالية الكافية والكوادر البشرية اللازمة والمتطلبات المختلفة الأخرى وتدني الوعي لدى متخذي القرار وعدم إدراج مشكلة المياه ضمن أولويات الاهتمام الأولي للحكومة تعتبر أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها الهيئة.

وقال إن الهيئة العامة للموارد المائية باعتبارها الجهة المختصة والمسئولة عن المياه في البلاد وفي ظل هذا الاستنزاف والإهدار والحفر العشوائي المتواصل للآبار بدون تراخيص أنها تقوم بمنع وإيقاف وضبط الجزء اليسير من هذه المخالفات المائية بحسب الإمكانيات وإحالة الجزء القليل، إلى النيابات والمحاكم ثم الأقل منها تصدر ضدها أحكام قضائية وعقوبات جزائية لا تتناسب مع جسامة المخالفات لعدة أسباب أهمها القصور في بنود قانون المياه المتعلقة بالعقوبات الجزائية وتدني وعي بعض القضاة بجريمة استنزاف الماء.

وأضاف بالقول : الهيئة لا تستطيع القيام لوحدها بضبط مخالفات حفر آبار المياه دون تعاون السلطات المحلية والجهات الأمنية والنيابات والمحاكم مؤكدا ضرورة قيام كل جهة بمهامها ، وفق قرار مجلس الوزراء رقم 277 لعام 2004م الذي يوضح دور كل جهة موضحا أن الانفلات الأمني وخاصة منذ عام 2011م ساهم في زيادة ارتكاب مخالفات حفر آبار المياه وتدني نشاط الهيئة المحدود نتيجة لانتشار ظاهرة سرقة السيارات الحكومية والاختطافات وأزمة المحروقات وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

وقال إن الإدارة العامة للتراخيص وحقوق المياه بالهيئة تعمل على تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على مخزون المياه الجوفية ومحاربة الحفر العشوائي للآبار من خلال مشاركة السلطات المحلية والأمنية في وضع الحلول وتنفيذها لمواجهة الحفر العشوائي وتفعيل دور السلطات المحلية والجهات الأمنية في مسئولية ضبط المخالفات المائية ومتابعة تطور الوضع المائي ، وكذا الحفاظ على مخزون المياه الجوفية من خلال محاربة الحفر العشوائي لآبار المياه ورصد وضبط المخالفات المائية وإحالتها إلى النيابات، إضافة إلى العمل على تطبيق التشريعات المائية من خلال تحريك القضايا المتعلقة بالمخالفات في النيابات والمحاكم وإيجاد موارد مالية لدعم أنشطة ألهيئة وفروعها وتحقيق الرقابة والرصد المباشر والسريع لمواقع الحفر وتواجد الحفارات وتسهيل عملية اكتشاف مواقع المخالفات والتحرك لضبطها في الوقت المناسب.

وأفصح عن توجه لإنشاء قاعدة معلومات متكاملة تحتوي على جميع الأنشطة والبيانات المتعلقة بإدارة التراخيص منذ إنشاء الهيئة وجمع البيانات والمعلومات للأعوام السابقة حتى عام 2013م من الهيئة وفروعها وفرزها وترتيبها وتنظيمها وإدخالها في الكمبيوتر وتوثيقها، إدخال جميع المعلومات والبيانات والأرقام المتعلقة بالتراخيص والمخالفات في برامج نظام المعلومات الجغرافية.

وأكد أهمية تنظيم استغلال الموارد المائية والحفاظ على المياه الجوفية من خلال تنظيم حفر الآبار ومزاولة مهنة الحفر وتقييم سير العمل في الفروع وتحسين ورفع مستوى الأداء والمتابعة والتقييم لتنفيذ برامج وأنشطة الإدارة العامة للتراخيص وحقوق المياه.

وقال إن لدى الإدارة العامة للتراخيص وحقوق المياه مقترح خطة عمل لمواجهة الحفر العشوائي لآبار المياه والتي ستنفذ من خلال ديوان الهيئة والفروع في العام 2014م وتتلخص في دفع السلطات المحلية للقيام بدورها في مكافحة الحفر العشوائي ،الرقابة الميدانية لرصد وضبط مخالفات حفر آبار المياه، متابعة قضايا المخالفات المائية في النيابات والمحاكم المحافظات، مراقبة ورصد المخالفات والحفارات المخالفة عبر الأقمار الصناعية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية خاصة بالتراخيص والمخالفات المائية ،تنظيم حفر الآبار ومزاولة مهنة الحفر، المتابعة والتقييم لتنفيذ برامج وأنشطة الإدارة العامة للتراخيص وحقوق المياه.

ولفت إلى وجود ضعف كبير في تطبيق قانون المياه والذي يعود لعدة أسباب منها افتقار الهيئة للاعتمادات المالية الكافية ونقص الكوادر والإمكانيات الأخرى اللازمة للقيام بالمهام المناطة بها للرقابة والمتابعة وتطبيق التشريعات المائية وتنفيذ البرامج والأنشطة المتعلقة بها ، تدني تفاعل الجهات ذات العلاقة في القيام بدورها في مسئولية التنفيذ ، تدني الوعي العام ، تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون المياه، الانفلات الأمني النسبي في البلاد خاصة منذ عام 2011 م.

تواصل الحملة التوعوية حول تنفيذ مخرجات الحوار في عموم الوحدات العسكرية

محافظات / سبأ:

أكدت المحاضرات التوعوية والثقافية والتربوية والإعلامية التي تنفذها دائرة التوجيه المعنوي بالتعاون مع وزارة الأوقاف والإرشاد في عموم وحدات القوات المسلحة والأمن أن نجاح مؤتمر الحوار الوطني يعد انتصاراً وطنيًا وتاريخيًا لكل اليمنيين وتجربة متميزة في المنطقة في بناء التوافق وتعزيز جوانب الشراكة الوطنية.

وأوضح المحاضرون خلال محاضراتهم أمس أمام منتسبي قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي وقيادة المنطقة العسكرية الثانية واللواء 11 حرس حدود واللواء الأول مدفعية واللواء 133 مشاة ولواء حجة واللواء 25 ميكا واللواء105 مشاة واللواء 120دفاع جوي وشعبة الهندسة ومدرسة الاتصالات وشعبة الأشغال والقاعدة الإدارية بعدن واللواء الأول مشاة جبلي أن القوات المسلحة في الدولة الاتحادية الجديدة قوة سيادية يراعى فيها الوحدة الوطنية بحيث تضم بين صفوفها من كافة أبناء اليمن من الأقاليم الستة، مجسدة الهوية الوطنية الواسعة وبما يعمل على إعداد وتنظيم مؤسسة دفاعية عالية المهنية والاحتراف العسكري.

وأشار المحاضرون إلى أن نظام الحكم في الدولة الاتحادية لا يعني على الإطلاق إلغاء الهوية اليمنية أوالتفريط بالمنجز الوحدوي كما تروج بعض الآراء التشاؤمية بقدر ما يمثل رؤية جديدة لنظام الحكم تضمن لجميع أبناء اليمن الحياة الكريمة في ظل دولة تسودها قيم العدالة والنظام والقانون والمواطنة المتساوية وهذا ما تؤكد عليه وثيقة مخرجات الحوار الوطني وتحرص القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على تطبيقه في أرض الواقع.

وشدد المحاضرون على الدور الوطني الذي ينبغي أن يضطلع به جميع أبناء اليمن في مواجهة عناصر الإرهاب والتخريب وعدم السماح لعناصر الشر والإجرام بالنيل من مقدرات وأمن واستقرار الوطن .. مؤكدين ضرورة المشاركة المجتمعية الفاعلة في صنع الغد المشرق لليمن وان تتكامل الجهود إلى جانب توجهات وعمل القيادة الحكيمة في بناء وتطوير اليمن الجديد بعيدًا عن الولاءات الماضوية ومآسيها.

وجدد المحاضرون والمشايخ التأكيد على أهمية وواجب تحييد المساجد في القوات المسلحة والأمن والمجتمع بشكل عام عملاً بقول الله تعالى (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) صدق الله العظيم ولضمان وحدة صف الأمة وعدم الاخلال بمقومات وحدة العقيدة وسماحة الدين الاسلامي الحنيف.

فيما عبر القادة والضباط عن امتنانهم للقيادة السياسية العليا ولقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان على هذه الفعاليات التوعوية الإرشادية والثقافية التي زادت من مستوى الوعي الثقافي والمعرفي لديهم وبشكل يجعلهم أكثر مقدرة للقيام بمهامهم ومواكبة مجريات التطور والتحديث للقوات المسلحة، وأكثر إدراكا واستيعابًا لموجبات الاستحقاقات الوطنية.

وأكدوا وعيهم الكامل بمتطلبات المرحلة وما يوجبه العمل الدستوري والقانوني عليهم تجاه الوطن والشعب لتحقيق وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني في أجواء أكثر أمناً واستقراراً وطمأنينة.